الجامعة ورهانات عصر العولمة

"الجامعة الجزائرية نموذجا"

أ. الطاهر إبراهيمي
قسم علم الاجتماع
جامعة بسكرة

ملخص

الجامعة مؤسسة اجتماعية استراتيجية تناط بها مهام ريادية، وليست مجرد مكان لتلقي كم من المعارف، وفي الجزائر عرفت هذه المؤسسة مسيرة متميزة بعد أن نالت البلاد حقها في الحرية والسيادة، وفي ظل التحديات التي تفرضها التغيرات التي يمر بها العالم تجد نفسها مجبرة على إحراز مكانة فاعلة وعلى التكيف الناجح للمتطلبات الداخلية والخارجية المتجددة.

وتحاول هذه المقالة تقديم طرح عن الدور الممكن للجامعة الجزائرية أن تلعبه بعد استعراض لمفهوم الجامعة وتطورها باعتبار أن ذلك يكفل بلورة صورة أكثر اكتمالا عن الموضوع.

RÉSUMÉ

L'université étant une institution sociale stratégique ayant pour fonction essentielle la formation universelle, de ce fait l'université n'est pas donc un espace fait uniquement pour Dispenser des connaissances.

Alors les défis que nous imposent les différents changements an niveau mondial nous obligent a essayer de nous repositionner avec les mutations nouvelles.

Cet article tente d'analyser le rôle que devrait jouer l'université algérienne tout en essayant d'étaler les concepts : université et évolution de l'université algérienne.

مقدمة

ارتبط ظهور الجامعة كمؤسسة علمية بعدد من الأهداف حملتها السياقات الزمكانية للنشأة نفسها، وهي على تنوعها من مجتمع لأخر، تظل تشترك في قاسم تتقاطع فيه، وهو نقل ونشر المعرفة وإنتاجها، والمساهمة في مهمات بناء وتطوير المجتمع، ولذلك تحرص الدول على رعاية نظام التعليم العالي وتطوير جامعاتها وتعهدها المستمر بما تحتاجه من موارد ودعم، معتمدة عليها كمراكز إشعاع فكري وتكوين الكوادر الوطنية التي يقع عليها عبء قيادة القطاعات الاستراتيجية.

والجامعة في العالم الثالث فتية، خرجت من رحم معاناة طويلة بسبب حركة الاستعمار، وهي لذلك ورثت أوضاعا لم تكن دوما مناسبة للأهداف الاجتماعية، كما أنها لم تتمكن من التخلص من آثار الظاهرة الثقافية الكولونيالية التي امتدت إليه في مرحلة ما بعد الاستقلال وهي المرحلة التي فرضت مطالب جديدة، تمثلت في الغالب في تكوين الكادر الوطني الذي تحتاجه التنمية، والمساهمة في تحريك الإمكانات المتاحة باتجاه تعزيز الاقتصاد الوطني لها في ذلك من دلالة على ممارسة السيادة الوطنية.

وفي الجزائر لم تكن ولادة منظومة جامعية جزائرية سهلة المنال فقد ظلت المؤسسة الجامعية في أهم جوانبها التسييرية والبيداغوجية على نحو ما كانت عليه قبل الاستقلال، حتى ترشدت شروط وتهيأت ظروف مناسبة للقيام بإصلاح التعليم العالي بعد حوالي 09 سنوات من الاستقلال.

ورغم أن إنجازات تحققت إلا أن إخفاقات ليست هينة برزت بشكل مقلق خصوصا تلك التي ارتبطت بفاعلية التكوين وبمستوى المتخرجين، وبعلاقة برامج التكوين بالحقائق الوطنية، وبالإدارة الجامعية، الشيء الذي جعل من مشروعية الشهادة الجامعية محلا لموجة نقد لم تتوقف، وجعل من ملف الجامعة الجزائرية ملفا ذا أولوية، يجرى تداوله على أكثر من مستوى لاسيما فيما بعد أحداث أكتوبر 1988، التي أفرزت تغييرات داخلية، تزامنت مع تحديات أخرى فرضتها ظاهرة العولمة التي تجلت في مشاهد عديدة، تحتم على الجامعة الجزائرية النهوض بمهام نوعية وبأدائية أكثر تقانة ومهارة.

والمقال محاولة لمطارحة موضوع الجامعة الجزائرية في ظل مستلزمات المرحلة كحتميات تحتاج إلى أن يتعامل معها بكثير من النجاعة والمهنية، وفق إستراتيجية تتشوف المستقبل انطلاقا من وعي مقتضيات الحاضر وآثار الماضي، و يتم تشييد استخلاص لإغناء الخط المعروض للدراسة، والذي يتخذ من مفهوم

الجامعة ودورها وأهدافها مقدمة لاستعراض قضية الجامعة الجزائرية، نشأة وتطورا، ومن ثم المصاعب التي حاصرت تحقيق الأهداف التي عقدت على هذه المؤسسة، ويأتي المبحث الثالث والأخير ليرصد أكبر التحديات التي يفرزها نظام العولمة، الاختيارات الممكنة لضمان دور يزاوج بين الحقيقة الاجتماعية الجزائرية والظروف الموضوعية التي يعيشها العالم التي لا يمكن للجزائر إلا أن تكون جزء منه.

ومحاولة للإحاطة بتلك الفكرة المحورية يتم مناقشة القضايا الآتية وهي المباحث التي يعرضها المقال:

- الجامعة كمؤسسة علمية واجتماعية.
- الجامعة الجزائرية بين الإنجازات والإخفاقات.
- الجامعة الجزائرية في ظلال العولمة.
- ضرورة الإصلاح.

الجامعة كمؤسسة علمية واجتماعية

ليس لمفهوم الجامعة تعريف جامع مانع، لكن يمكن التأكيد على أنها مؤسسة من مؤسسات المجتمع الحيوية، وأداة من أدواته الفاعلة التي تؤمن له ليس فقط سد حاجاته في مجالات تكوين الإطارات والنهوض بشأن البحث العلمي والإسهام بدينامية في حركة تنمية المجتمع كله.

فالجامعة حسب مراد ابن أشنهو، مؤسسة أوجدها أناس لتحقيق أهداف ملموسة ومتعلقة بالمجتمع الذي ينتمون إليه، فكل مجتمع يؤسس جامعته بناء على مشاكله الخاصة وتطلعاته واتجاهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية فالجامعة في المجتمعات المحافظة تقوم بمهام فكرية وتكوينية ترمي إلى المحافظة على الوضع القائم، أما في المجتمعات الثورية فإنها تكون ذات امتياز في نطاق الثورة[1]، وفي نفس السياق يعرف محمد العربي ولد خليفة الجامعة بأنها "المصدر الأساسي للخبرة والمحور الذي يدور حوله النشاط الثقافي في الآداب والعلوم والفنون"[2] وهو تعريف يقتصر الجانب الفني لدور الجامعة الذي يتمثل في تزويد الأجيال بالخبرة اللازمة للحياة وتعليمهم الآداب والعلوم والفنون؛ أما الأصل اللاتيني للجامعة

---

[1] - مراد بن أشنهو. نحو الجامعة الجزائرية، ترجمة عائدة أديب بامية(الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1981 م). ص: 3

[2]- محمد العربي ولد خليفة. المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989 م). ص: 25

UNIVERSITS والذي استعمل في القرن التاسع عشر فيشير إلى كل رابطة وكل مجتمع، ويذكر(داوراند) بأن الجامعة هي التعليم العالي أي أنها تجاوز المراحل ومستوى البكالوريا وامتداد إلى حدود المعرفة والآداب والفنون فهي قبل كل شيء مؤسسة التعليم العالي[1]؛ وتأسيسا على الذي سبق يتضح أن الجامعة هي مؤسسة التعليم تتولى نقل المعارف إلى روادها من الطلاب غير أنه يجب الإشارة أن دورها يتجاوز هذه المهمة لأنها مؤسسة اجتماعية ترتبط بأصول المجتمع الثقافية والسياسية والاقتصادية والتاريخية وتعبر عن أهدافه وطموحاته، فهي "مؤسسة تعليمية ومركز للإشعاع الثقافي ونظام ديناميكي متفاعل العناصر تنطبق عليه مواصفات المجتمع البشري حيث يؤثر مجتمع الجامعة في الظروف المحيطة ويتأثر بها في نفس الوقت مجموعة من الأشخاص تجمعهم للوصول بطريقة ما إلى معرفة عليا"[2].

وتشكل الجامعة كمؤسسة لإنتاج المعرفة أهمية محورية في العصر الحديث، فقد لعبت ولا زالت تلعب دورا استراتيجيا ترصد له الدول المال والرجال وتحفه بالرعاية القانونية التي تفعل جاهزيته الإنتاجية باستمرار، فقد تموقع ذلك الدور في موضع التسليم الذي يفيد بأنه لا سبيل إلى التنمية بلا كوادر وبلا بحث علمي مناسب، ولا سبيل إلى ذينك الهدفين بلا مؤسسات اجتماعية قادرة على تحقيقهما، وهكذا فقوة الدولة - بكل معاني القوة - يمكن أن تقاس بمقدار إنتاج مؤسساتها العلمية والتي تأتي في صدارتها الجامعة إما مباشرة أو بكيفية غير مباشرة بمعنى أنها إما أن تتولى البحث العلمي تخطيطا و إنجازا أو عن طريق تخريج الباحثين الذين يقودونه في مجالات عمل أخرى وضمن مؤسسات أخرى.

إن قوة الدولة "لا تقاس فقط بما تملكه من أدوات وأسلحة حربية متفوقة وأساليب تكنولوجية وإيديولوجية متماسكة وإنما تقاس في الدرجة الأولى بما تملكه من قوة بشرية واعية مدربة تكون مصدرا مستمرا للإنتاج السريع والمتقن، والابتكار والتفوق العلمي والتماسك السياسي، وكلها رهن بما يتوافر لأفراد المجتمع من علم ووعي ومهارة وتنظيم، وكلها من نتائج التعليم..."[3].

ودور الجامعة ليس عملا فنيا محضا، فهي ليست مخبرا للبحث العلمي ورقعة واسعة للإبداع في مختلف مجالات الإبداع الإنساني فقط، إنما يتجاوز دورها ذلك

---

[1] - زوليخة طوطاوي. الجو التنظيمي السائد في الجامعة وعلاقته برضى الأساتذة وآرائهم. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الجزائر، أكتوبر 1999م. ص: 12

[2] - فضيل دليو. (الجامعة الجزائرية، تنظيمها وهيكلتها)، مجلة الباحث الاجتماعي العدد:1، جامعة قسنطينة ، جوان 1995 م. ص: 203

[3] - محمد الهادي عفيفي. في أصول التربية.(القاهرة. مكتبة الأنجلو مصرية، 1975). ص: 14

لأنه عمل اجتماعي سياسي يستهدف إعداد الكفاءات والكوادر المرتبطة بقضايا المجتمع والمعتزة بولائها له ثقافيا وسياسيا واقتصاديا، وهو ما يفيد أنها مطالبة بـ "عملية تشكيل وإعداد أفراد إنسانيين في مجتمع معين، في زمان ومكان معينين، حتى يستطيعوا أن يكسبوا المهارات والقيم والاتجاهات وأنماط السلوك المختلفة التي تيسر لهم عملية التعامل مع البيئة الاجتماعية التي ينشئون أفرادا فيها ومع البيئة المادية أيضا"[1]، إنها حينئذ تقوم بالتنشئة الاجتماعية ضمن حلقة التطبيع الاجتماعي التي تبدأها الأسرة وتكملها مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى في دورة حياة الفرد الاجتماعية.

وتعتبر التنشئة الاجتماعية عملية تساعد الفرد على الاندماج في المجتمع، فهي تبدأ في الأسرة وتنمو في المدرسة وتتبلور أكثر في المرحلة الجامعية، مع ملاحظة أن الجامعة لا تقوم بنقل القيم الاجتماعية والأفكار بطريقة سلبية بل عن طريق التحليل والنقد ولذلك تكون محضن لعديد من حركات الرفض والثورة[2]، وإذا كان لابد من التمييز بين الجامعات بوصفها مؤسسات اجتماعية تحمل شرطيات العمل الذي يستجيب لحاجات المجتمع وإمكاناته وخصائصه الاجتماعية-الثقافية، فان الملاحظة المرجحة هي أن القاسم المشترك بينها هو قيامها بالتطبيع الاجتماعي من خلال جملة من الأهداف التربوية والمضامين البيداغوجية التي تخطط لتنفيذها، لكنها لا تستطيع أن تمنع النقد الاجتماعي لأنه ناتج من نواتج الفعل التكويني الذي يتركز على بناء العقل التحليلي-التركيبي وتخليق الروح النقدية، وينهض الضبط الاجتماعي بمهام إيجاد قوالب تحول عملية النقد إلى فعل اجتماعي بان. وهنا تظهر تلاوين كل مجتمع في خيوط متداخلة بين التوجيه الأيديولوجي، وهامش الحركة النقدية وفعاليتها في بناء التماسك الاجتماعي وتقعيد شروط التنمية الشاملة.

والجامعة ليست حزبا سياسيا أو جماعة من جماعات الضغط الأخرى لأنها تتبنى منهج المنطق العلمي تتجاوز به جميع الانتماءات الأيديولوجية أو المصالح الضيقة المرتبطة بالأقليات،[3] وهي لذلك وحسب "رابح تركي" "مؤسسة تعمل على تثقيف الطلبة وتهذيب نفوسهم لكي يدركوا الأسس التي يرتكز عليها المجتمع وحضارته ويحرروه من قيود الأوهام وأراجيف العصبيات الضيقة، فالتثقيف العلمي

---

[1] - محمد لبيب النجيحي. الأسس الاجتماعية في التربية. (الطبعة4، القاهرة. مكتبة الأنجو مصرية، 1971). ص:20.

[2] - نور الدين تابليت. جامعة التكوين المتواصل والترقية الاجتماعية.(رسالة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي، غير منشورة)، جامعة الجزائر، السنة 1992/1993. ص:79

[3] - المرجع السابق نفسه. ص: 82

يساهم في إعداد الطالب في مهنة ما ويسهل له أداء مهامه على أفضل وجه"[1].

إن الجامعات الحديثة هي امتداد لمؤسسات التعليم المتخصصة التي تطورت عبر مراحل تاريخية مختلفة كمؤسسة تعليمية تقدم المعارف، لكنها كتنظيم معقد حديث النشأة فهي تعود إلى مدارس الحكمة في الصين القديمة والحضارات القديمة في الهند ومصر وبلاد الرافدين، وفي الحضارة الإسلامية ارتبطت بالمسجد، فقد كان المسجد النبوي بالمدينة المنورة النواة الأولى واتضحت مهمة المسجد في العصر العباسي كمؤسسة لإنتاج المعرفة بالإضافة إلى الشعائر الدينية، وقد نسجت جامعات أوربا في بداية نشوئها في العصور الوسطى على منوال جامع القروين، في هذه المرحلة كانت الجامعات الإسلامية تعتمد التعليم الروحي والمعرفي العلمي، وكانت في أوربا تحاول التخلص من سيطرة الكنيسة، لكن تمكنت الجامعة الأوربية من قيادة الحركة الفكرية والثقافية في حين تقهقرت الجامعات في العالم الإسلامي ولم تنبعث إلا مع الاستعمار الأوربي، أما الجامعات الأوربية فتابعت مسيرتها في التقدم حتى بلغت مستواها الحالي،[2] وهو المستوى الذي أعطى للغرب المكانة الفاعلة في العالم وجعل منه قوة مؤثرة في المجتمع الدولي.

وتأسيسا على ما تقدم فان الجامعة في العالم الثالث مدعوة إلى أن تعد لإقلاع حركة تنموية تكفل للمجتمع حاجاته وتخلصه من التخلف والتبعية وتقوي من سيادته السياسية والاقتصادية، وفي هذا المعنى يذكر "سعيد إسماعيل علي" أن الجامعة تعمل على المحافظة على المعرفة وإكسابها للطلبة وتجديدها بواسطة البحث العلمي، وتعليم الطلاب يعني إمداد المجتمع بالمتخصصين في فروع العلم المختلفة والفنيين والخبراء الذين ستناط بهم مهام تسيير البلاد والمساهمة في تنميتها،[3] وفوق ذلك فان الجامعة في العالم الثالث مطالبة بمواجهة جملة من التحديات الموروثة والمستجدة وهو ما يتطلب منها القيام بـ :

- النهوض بالمعارف ونشرها وتفعيل المجال الثقافي.
- إجراء البحوث النظرية والتطبيقية خصوصا تلك التي تربط بظواهر الفقر، والتنمية الريفية، والإنتاج الغذائي والرعاية الصحية.
- تكثيف التكنولوجيا لاسيما التي لها علاقة باستغلال الطاقات الجديدة.
- محاولة القضاء على الجهل والعصبيات.

---

[1] - د: رابح تركي. أصول التربية والتعليم. (الطبعة الثانية، الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية، 1990). ص: 71

[2] - فضيل دليو، مقالة سابقة. ص:(206 - 208).

[3] - سعيد إسماعيل علي. المدخل إلى علوم التربية. (القاهرة. عالم الكتب، بدون تاريخ). ص:17

- تخريج كوادر كفئة يمكنها أن تقود التنمية.
- المساهمة في نشر العلم والوعي.
- المحافظة على التراث الثقافي والحضاري.[1]

ومن نافلة القول أن تلك المهام هي من أوكد الأدوار المنوطة بالجامعة، لكنها تكون أكثر إلحاحا في العالم الثالث لأنه عالم موسوم بالتخلف الذي تشيع مظاهره في نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، باعتبارها خصائص عامة تميز بلاد الجنوب بدرجات متفاوتة وإلى جانبها خصائص تتعلق بظروف كل بلد و هي ظواهر خاصة، ولذلك فالجامعة في البلاد النامية تأخذ طابعها من تلك الظواهر العامة والظواهر الخاصة حينما يتعلق الأمر برسم الأهداف وبناء إستراتيجيات التكوين والبحث العلمي والمساهمة في التنمية الشاملة، غير أن هامش الإبداع وإنتاج المعرفة يظل محدودا، يفرض على الجامعة العالم ثالثية دور المستهلك للمعرفة في الغالب، وهي من ثمة مطالبة دوما ببذل الجهود لبلوغ مرحلة إنتاج العلم والتكنولوجيا وهو المطلب الذي ما فتأ يتجدد من الجهات الرسمية والشعبية خصوصا في ظل المنظومات السياسية الوطنية والثورية.

إلا أن هناك" خاصية أساسية لكل نظام يريد التنافس والاستقلالية وتحسين الظروف المعيشية لمواطنيه هي التكامل بين العلم والتكنولوجية ذلك معناه إذابة الفروق بين المعرفة والمعرفة الفنية"،[2] وهي الخاصية المفقودة والمعادلة الصعبة في الجامعة العالم ثالثية (برغم توفرها على كفاءات عالية) وكأن وراء هذه الوضعية إرادة فاعلة قوية لا تريد للجامعة أن تنتج كما لا تريد للاقتصاد أن ينتج ويخرج من حالة الاقتصاد الريعي، "فأوضاع عدم العدالة والقهر في العلاقات الدولية داخل البلدان النامية تنعكس أيضا على المناخ المناسب لتحقيق هذا التكامل (بين العلم والتكنولوجية)، فهناك انتشار الأمية في الوقت الذي يمثل فيه انتشار التعليم بين الغالبية الساحقة شرطا أساسيا للتكامل بين العلم وفنون الإنتاج والحياة".[3]

إنه لم يعد خافيا أن العالم المتقدم لا يريد أن يمتلك العالم المتخلف ناصية العلم والتكنولوجيا، وأنه يمنع بحيل عديدة ظاهرة أحيانا وباطنة أخرى عن المؤسسة العلمية العالم ثالثية القدر الكمي والكيفي من العلم والتكنولوجيا الذي يكسبها جاهزية

---

[1] - (أبو لور وميرو). (التربية والتنمية). مجلة مستقبليات، العدد:86. اليونسكو بدون تاريخ. ص:277

[2]- علي نصار. الإمكانيات العربية، إعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية بديلة. (الطبعة الأولى، بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية، 1982م). ص: 67

[3] - المرجع السابق نفسه. ص 67

الإنتاج والإبداع، والتعاون الذي يوريه في هذا الجانب لا يكرس سوى الوظيفة الاستهلاكية للمعرفة وشيئا من التحكم في تكنولوجيا متجاوزة ومهتلكة في دائرة التنافس العالمي، على نحو شبيه لما يذهب إليه (فرنون) Vernon وهو يستند إلى فكرة الاحتكار التكنولوجي المرتبط بالاختراع ومراحل تطور السلعة خلال دورة تنتقل من البروز فالنمو فالنضج و أخيرا مرحلة التدني، هذه الأخيرة التي تتميز بالتخلي التدريجي عن إنتاج السلعة من قبل المؤسسة المخترعة و ببلوغ التشبع الداخلي مداه من تلك السلعة التي تصبح كثيفة من قلة مهارة اليد العاملة المنتجة، وتصير تكاليف إنتاجها غير مناسبة في سوق تكثر فيه المنافسة، فعند هذا الحد يبدأ انتقال صناعة هذه السلعة إلى البلدان النامية باعتبار أنها تستجيب إلى خاصيات ومتطلبات هذه التكاليف.[1] إلا أن هناك فارقا نسبيا هو أنه يمكن للمؤسسة العلمية أن تبني إمكانات ذاتية وتتطور بالاعتماد عليها بشيء من المكابدة و المشقة و المحدودية.

لقد غيرت الثورة التكنولوجية في مجال الصناعة والمعلوماتية والاتصال والبيوتكنولوجيا العلاقات الاقتصادية الدولية، وهذا وما يفسر جزئيا تهميش الاقتصاديات النامية لاسيما الأفريقية، فالتوسع السريع لتطبيقات البرامج المعلوماتية تسمح برفع الإنتاج والإنتاجية وأدى إلى تطور التجارة الإلكترونية إلى إدخال تغييرات ضخمة في جميع المستويات، مما أبان الفارق بوضوح بين العالم النامي والعالم المتقدم، كما سمحت تقنية الاستنساخ في البلدان المتطورة من إنتاج مواد استوائية، ومختلف أنواع الأشجار المثمرة وخشب البناء وعجين الورق وغيرها، وفوق ذلك فإن تكنولوجيا الاتصال الجديدة لازالت في مرحلة انتشار جد محتشمة في البلدان النامية خاصة في إفريقيا التي لا تتوفر إلا على 01% من مستعملي الانترنيت مثلا.[2]

وجراء عامل اللاتكافؤ بين الشمال والجنوب، نجد الجامعة في العالم الثالث نفسها في وضع يتسم بالصعوبة في تبييئ المعارف المنتجة في البلاد المتقدمة واستخدام تطبيقاتها بكفاءة واحترافية إلا في مستويات ومجالات محدودة، وهو ما يجعل البحث العلمي التطبيقي تحديا حقيقيا ويحول دون تحقيق التقدم المرغوب في مستوى المضامين البيداغوجية وفي مستوى التأطير على الخصوص.

---

[1]- د: جمال الدين لعويسات. العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية. (الجزائر: دار هومة، 2000) ص:(34- 35)

[2] - وحيد عباس (عولمة التضامن، نحو نظام دولي متوازن)، الملتقى الدولي للسلم والتضامن، قصر الأمم ونادي الصنوبر. في 3 و4 جويلية، 2002. ص: 06

إن الجامعة وبوصفها مؤسسة من مؤسسات المجتمع، تعكس بصورة ما مستوى التطور الذي بلغه وهي جزء فاعل في إحداثه ومن ثم التأثر به، وهذا ما يجعل من الخصائص الاجتماعية والثقافية متغير فاعل في رسم حدود وآفاق نشاط الجامعة الذي قد يتسع إلى رقعة واسعة من المجتمع داخليا ممتدا إلى النظم الاجتماعية بأسرها ومتنقلا إلى مجتمعات أخرى في إطار مشاريع البحث العلمي والتعاون (التجسس) وغيرها، وهذا دأب المؤسسة الجامعية في المجتمع الغربي عموما، في حين تضيق دائرة الجامعة العالم ثالثية حتى تبلغ أدنى مداها أحيانا، حينها لا يزيد عن مهمة التلقين، غير أن الأمر ليس على هذا النحو كليا فقد استنهضت بعض جامعات العالم الثالث قواها وبلغت قدرات إنجاز معتبرة في مجال الإبداع والإنتاج والتكنولوجيا مما حرك الدوائر الغربية، ممثلة في المرحلة الحالية بالتحالف السافر بين المشروع الإمبريالي الأمريكي والمشروع الصهيوني لتقويض مدها والعمل على إسكات نبضها، محاولة صنع قوالب استفادتها من الغرب بحيث لا تؤدي إلى أي (مناعة حضارية) غير قابلة للتحكم والتطويع، وحسب "تورستن هوسين" فإن اقتباس جامعات العالم الثالث مناهجها الدراسية عن المناهج الأوربية، وتركيزها على الممارسات والتقاليد الأوربية منعها من تشجيع تفتح الإبداعية المحلية الذاتية ومن البحث عن جذورها الثقافية الخاصة، وبدا فيها توتر وتنازع بين القيم والمشكلات الداخلية للمنشأ والانفتاح على القضايا التي تطرح على الصعيد العالمي[1]، وبرغم ذلك فأن الاقتباس أو الاستعارة عن الآخر مسألة تدخل في إطار التفاعل الحضاري بين المجتمعات الإنسانية، وهي مسألة محسوم نفعها من حيث المبدأ، لكن قد لا يأتي منها – إن لم تجد البوصلة القيادية الواعية – النفع لا المادي ولا المعنوي ، بل قد يرتد الطموح إلى فشل جزئي أو كلي .

والبحث في وضعية الجامعة العالم ثالثية بتجرد وموضوعية، يمكن أن يفضي إلى مصنفين (الإنجازات والاخفاقات) وهي ليست على قدر واحد من الحضور، فقد تزيد كفة الإنجازات أو تقل من بلد لآخر، لكن تبقى الصورة العامة متقاربة ومطبوعة بقلة الفعالية الإبداعية وتشرذم الجهود، وصراع اتجاهات بين الفاعلين وصناع القرار، وبصعوبة المزاوجة بين العناية بالمشكلات الداخلية، والقضايا المطروحة على المستوى العالمي، كل ذلك يؤكد حقيقة العلاقة بين الجامعة والمجتمع الذي تنتسب إليه، التي عنها ينبثق دورها وأهدافها وإمكاناتها على الإنجاز

[1]- تورسن هوسين. (فكرة الجامعة، أدوارها الجديدة، أزمتها الحاضرة وتحديات المستقبل)، مستقبليات(78) عمان (الأردن). مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية. المجلد21، العدد:2. سنة 1991. ص:(203-202)

في مختلف مجالاته بدء بالتكوين والبحث إلى مهمات البناء والتنمية والمشاركة في رسم نموذج العلاقات الدولية.

الجامعة الجزائرية بين الإنجازات والإخفاقات

يلاحظ المجلس الأعلى للتربية في الجزائر بأن الجامعة ومؤسسات التعليم العالي هي المكان الأمثل لتكوين النخبة، وهي مكلفة بمهمة ريادية في دفع ديناميكية التنمية العلمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية، وفي صدارة تلك المهام إنتاج المعرفة ونقلها المنهجي والتكييف المستمر لخريجيها وفق تغيرات عالم الشغل، وهي نظام مفتوح يسمح بالتبادل والاتصال ولا يمكنها أن تتطور في عصر العولمة بصفة منعزلة[1] وتلك رؤية تعبر عن واقع وأفق الجامعة الجزائرية بوجه عام ولكن (ما ينبغيتها) جاءت دعوة طموحة - رغم أنها مشروعة - لأن تكليف الجامعة بقيادة التنمية يحتاج إلى إصلاح البيت الجامعي والنظام التربوي كله بشكل يجعل منه قادرا على التحريك العلمي للإمكانيات الوطنية المتاحة. وهو لذلك ينبغي أن يتسم بما يجعله يدعم التنمية بشكل ديناميكي، ويعني ذلك أن يكون من النظم التربوية المتصفة بأنها من النظم:

- المفتوحة للتفكير والسلوك، التي تفتح الباب لاكتساب المعرفة الجديدة من خلال استخدام المعرفة الموجودة.
- أن تكون ذات برامج قابلة للتطبيق في المجالات المهنية والتكنولوجية والعلمية والحرفية الملائمة لمرحلة التنمية التي تمر بها البلاد.
- أن تتميز تلك البرامج بالتوازن في الدراسات المهنية والعامة، وهو توازن ليس واحدا في كل الأمم النامية.
- أن تكون موجهة للتنمية الاقتصادية تقدر نظام العمل لا لمجرد تقديم المهارات اللازمة لاستمرار الحياة[2].

وتأتي الجامعة في أعلى هرم النظام التربوي لتتوج المجهود الوطني في مجال التربية والتكوين في شكل مخرجات كمية وكيفية يفترض أن تدخل الدورة الإنمائية الوطنية بكفاءة وريادية، وهو ما لم يحصل بتوفيق في كل مناحي النشاط الاجتماعي والاقتصادي ويطرح عديدا من الأسئلة تدور حول وظيفية الجامعة

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، المجلس الأعلى للتربية. نحو رؤية جديدة للتعليم العالي. تقرير أولي، نوفمبر 1999. ص:02

[2] - جون. و. هانسون، كول برميك. التربية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي للدول النامية، (القاهرة. دار نهضة مصر للطبع والنشر، 1976م). ص: (169-171)

ومشروعية مردودها اجتماعيا، بناء على المتغيرات الداخلية والعالمية.

والجامعة الجزائرية مدعوة إلى مزيد من التفتح على محيطها الوطني والعالمي لكي تكون قادرة على الحصول على المعارف الحديثة، والى أن تمكن خريجها من المنافسة على المستوى الدولي[1]، وهو الهدف الذي لم تخلو منه أي دعوة وامتلأت به كل الخطابات الرسمية والإعلامية في العشرية الأخيرة على وجه الخصوص، وكأن تحقيقه لا يحتاج إلا إلى مثل ذلك الخطاب أو أن التحديات أكبر من جاهزية التنفيذ، فيكون الخطاب حينئذ بديلا ومتنفسا ووسيلة للتجنيد والتعبئة .

وحسب د: سلطانية بلقاسم فان الجامعة الجزائرية استهدفت ربط الإنسان بالحضارة الغربية بدعوى أن الطريق الصحيح لتطور المجتمع هو نبذ الموروث والتمسك بما تطرحه الحضارة الغربية من مثل وقيم وتمثلات، وكأن هذا مدة (30)عاما ومند تاريخ الإعلان عن إصلاح التعليم العالي في سنة 1971 بدأ صراع عنيف بين مناصري الجامعة العربية المشرقية ومناصري الجامعة الغربية الأوربية، وعرفت المرحلة الثانية بعد 1979 خطابا إيديولوجيا شعبويا يعلن أن الهدف هو إقامة مجتمع العدالة الاجتماعية، وتحقيق التحرر من التبعية بكل أشكالها، وقد اعتبر التدريس ممارسة علمية ملتزمة بقضايا التنمية والتغيير وبمصالح الجماهير، وهذا يعني أن الجامعة مكلفة بأن تكون عونا نظريا للسير الحسن للثورة الاجتماعية[2] ورغم أن الجامعة تمكنت من تخريج أعداد كبيرة من الإطارات إلا أن إسهامها في نقد و إنتاج المعرفة ظل محدودا ودون الطموحات التي رصدت، وإذا كان يجب الاعتراف بأن تخريج موظفين لشغل مهام إدارية تكنوقراطية هو الذي هيمن على أداء الجامعة الجزائرية، فان نخبة تخرجت بمستوى أكاديمي بلغ العالمية، هو من نتاجها أيضا، والمرجح أن الصراع في الجامعة كان يدفع اتجاه تعطيل الحركية العلمية، لأنه لم يكن سوى امتدادا إيديولوجيا بصراع اشمل بين دعاة الأصالة ودعاة التغريب ، وهو الصراع الذي يجد جذوره في الموروث الاستعماري وفي الصراع الحضاري بين الغرب والشرق ، وإذا كانت أزمة التعليم العالي في الغرب دفعت إلى إعادة تقييمه بناء على المتغيرات التي أفرزتها البيئة الغربية نفسها ، فيكون أفضل القيام بالعمل نفسه في مستوى الجامعة الجزائرية ومن باب تقليد (المنهج الإصلاحي) على الأقل .

فالمعروف أنه وبعد ثورة 1968، انصرفت الجامعات الغربية إلى تفكير نقدي

---

[1] - المجلس الأعلى للتربية. مرجع سابق. ص: 02

[2] - د: بلقاسم سلاطنية. (الإدارة الجامعية، واقع وأفاق)، مجلة التكوين والتنمية، العدد الأول، جامعة التكوين المتواصل. مركز بسكرة، مارس 2001. ص: (08 - 09)

في أوضاعها وأحوالها، واهتمت بالموضوعية العلمية، وبالإتقان والتميز المحفوزين بالمنافسة لذلك لم تكن متكيفة تماما مع احتياجات بلدان العالم الثالث.[1]

ويذهب تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في تقييمه لوضعية التعليم العالي إلى أن الجامعة الجزائرية لا تكتفي بتدريس مختلف العلوم، بل تقدم أفكارا نقدية حول أوضاع المجتمع، وهي لذلك يجب أن تكون في صدارة الاهتمامات الشعبية ضد التخلف والتبعية، جنبا إلى جنب مع الدولة التي بدورها انخرطت في مشروع وطني لتحرير البلاد وبناء مجتمع نام بسلطة الدولة[2]، وحسب "مراد بن أشنهو" فما زلنا نحتل دور المتفرجين أو مستهلكي الإنتاج العلمي والتكنولوجي نظرا لظروف تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية فرضت علينا ، لكن هذا مشكل آخذ في الاختفاء بفعل التحرر التدريجي من آخر أثار الاستغلال الذي فرض علينا[3]، وهي ملاحظة جاءت في سياق زماكاني مختلف عن سياق المرحلة المعيشة حيث تعود حركة الهيمنة في ألوان أخطر من التي عرفها العالم من قبل لآن قوة واحدة انفردت بالعالم تمثل تلاحما استراتيجيا بين المشروع الإمبريالي الأمريكي والمشروع الصهيوني اليهودي .إن مهام الجامعة الجزائرية أكبر من أن تحددها نصوص تشريعية لأنها مؤسسة يعقد على أدائها آمال كبيرة، وواقعها يملي عليها محددات عديدة ، وقد عرفت صعوبات في معرض تطورها ، وهو تطور تلازم مع تطور المجتمع الجزائري كله .

فقد كان التعداد في 1963، 2700 طالبا وعدد قليل من المعيدين. ثمّ قفز في سنة 1999 إلى 400.000 طالبا وآلافا من الأساتذة والباحثين، وعدد كبير من الهياكل، وكل ذلك هو حصائل كمية، غير أن اختلالات بدأت بالظهور منذ الثمانينات أهمها:

- نوعية التكوين والحلول الوسطى تحت ضغط عدم تناسب القدرات الحقيقية للتكوين والنمو السريع للتعداد.
- التمذهب الذي بدأ يمس الدقة العلمية وتفتح العقول ومواكبة الثقافة العالمية[4].

وقد أثر ذلك بشكل مباشر على مستوى التكوين الجامعي وطرحت مشروعيته العلمية والاجتماعية على أكثر من مستوى، في محاولة تستهدف ضمان تكوين علمي

---

[1] - تورستن هوسين. مرجع سابق. ص: 207
[2] - لمرجع السابق نفسه. ص: (09-10)
[3] - مراد بن أشنهو. مرجع سابق. ص: 71
[4] - المجلس الأعلى للتربية. مرجع سابق. ص: (07 - 08)

مناسب لخريج الجامعة، وفي دراسة ميدانية لجامعات الشرق الجزائري تبين أن الجامعة لم تحقق هدفها الرامي إلى إعداد أطر كفئة وقادرة على تأدية مهامها إلا بقدر متوسط[1]، ففي مستوى اختيار الجزأرة، فإن عدد المساعدين والأساتذة المساعدين أعلى بكثير من عدد الأساتذة الجامعيين المحاضرين (يمثل عدد الأساتذة الجامعيين حوالي 14% مع العلم أن نسبة 50% منهم هم أساتذة جامعيون يدرسون الطب ويتمركزون أساسا في الجزائر العاصمة وفي بعض المدن الجامعية الموجودة في شمال الوطن)، كما تعاني الجامعة من آثار التوقف الشبه التام للتعاون مع الخارج لاسيما فيما يخص التوثيق، وهناك جانب آخر يرتبط بالجزأرة ويتسم بإختلالات وعدم الانسجام، ويتمثل في برامج ومناهج ووسائل التعليم ، فتعميم اللغة العربية كلغة تعليم وتكوين لم يجد الضمانات الفنية ولا الشروط الملائمة للتطبيق، والبرامج أنجزها مطبقون غير متخصصين، فجاءت مركزة على محتويات التعليم، مكتفيا بعضها بسرد قوائم من المفاهيم يطلب تلقينها، وهو ما فرض التركيز على الذاكرة والحفظ والسرد على حساب التحليل والتركيب والحكم والتفكير والنقد البناء بمعنى أنها تنمي الطاعة والامتثال على حساب الإبداع والاستقلالية، وزيادة على ذلك تظل تلك البرامج سائرة المفعول لزمن طويل مما يجعل محتوياتها غير وجهية ومتجاوزة[2]، وإذا كانت تلك هي الحصيلة الكمية لجهد سنوات الاستقلال الثماني والثلاثين المنقضية، فإن وضع الجامعة الجزائرية لن يكون في صالح خوضها غمار التنافس العالمي، ولعل ما يمكن عده نجاحا هو قدرتها على الابقاء على نوع من التواصل المعرفي مع عالم المعرفة المتطور، ويظهر أن التقرير الذي رصد هذا الحصاد ركز على مرحلة الأزمة في التسعينات وآثارها المترامية الأطراف في كل شؤون المجتمع والتي كان أفدحها على الجامعة هروب الكفاءات الوطنية إلى الخارج وما ارتبط بذلك من ضعف في التأطير والتكوين والبحث العلمي، وكذا تقوض دائرة التبادلات مع الخارج بفعل إفرازات الوضعية العامة للبلاد، ولذلك فإن "النتائج المحققة لصالح الاختيار العلمي والتقني لا تدعو للاحتشام بل تعتبر نجاحا ثمينا على مستوى التعليم العالي كالطب والعلوم الدقيقة والعلوم التجريبية والعلوم التكنولوجية"[3].

---

[1]- انظر لحسن بوعبد الله، ومحمد مقداد. تقويم العملية التكوينية في الجامعة، دراسة ميدانية لجامعات الشرق الجزائري. (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998).

2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.رئاسة الجمهورية. اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، التقرير العام(مشروع). مارس 2001. ص: 33

3 المرجع السابق نفسه. ص: 28

غير أن العبء لا تتحمله الجامعة وحدها، لأنها تستقبل نتاج المنظومة التربوية الوطنية، وكما يرى المجلس الأعلى للتربية فالجامعة هي المهاد الذي يستقبل النتاج البيذاغوجي الوطني وهو نتاج الأطوار الأساسية والثانوية، ويضيف بأن غلبة الطابع الشعبوي جعلها غير حرة في انتقاء زبائنها أو في بناء استراتيجية توظيف نخبوي، مما سبب لها عجزا، لم يمكنها من استعاب الطلبة وفق مقاييس أكاديمية، وبالإضافة إلى ذلك الصراعات التي ظهرت منذ السبعينات أدت إلى صراعات بين معربين ومفر نسين، بين إسلاميين ولائكيين وبين عصريين وتقليديين، كما أن التسرع في تعميم العربية حرم الجامعة من أساتذة أكفاء حيث وجدوا أنفسهم في الهامش. كل ذلك صعب من اعتماد الجامعة على مقاييس العقلنة، وكذا فإنه لمّا سرت تلك التوترات في الوسط الطلابي دأب على الاشتكاء من الظروف السيئة ونوعية التكوين[1]، ويظهر أن الصراع في الجامعة عامل يهدر إمكانها على الفعل البيداغوجي والتنموي، وشيوعه في الجامعة الجزائرية لم يسهل بناء شروط إقلاع بين كل رواد هذه المؤسسة من الأساتذة والطلاب، وهذا وضع تشترك فيه كثير من بلاد العالم النامي، والأخطر في هذه المعادلة ان تقوم الجامعة بتكوين خريجين على طراز غربي لا يفيدون بلادهم.

فقد بينت عديد من الأبحاث أن الذين تابعوا الدراسة الجامعية يبدون ميلا إلى الابتعاد عن التقاليد والأسرة، والاتجاه نحو العالم الخارجي وإلى تغيير مواقفهم وقيمهم وسلوكاتهم، كما يطرح تحصيل الطلاب الجامعيين للمعارف مشكلة، وصحيح أن جميع المجتمعات اهتمت بإضفاء المشروعية على تلك المعارف غير أن الاعتراف الرسمي بالمعارف يثير مشكلات أشد خطورة في البلدان النامية، فالمعارف التي تدرس في البلدان النامية مستوردة بشكل واسع من البلدان المتقدمة خصوصا في المجال العلمي والتكنولوجي وهي معرف ليست حيادية مما جعلها تبدو غير ملائمة لحل مشكلات البلدان النامية، هكذا لم تنجح جامعات العالم النامي إلا في إنتاج خرجين مؤهلين للوظائف الموجودة في البلدان الصناعية، فهذا التعليم إذن يكون خبراء لا يفهمون مشكلات بلدانهم، ولا يحسنون تقديرها، وليسو محفزين على حلها[2].

ومن ثم وجب الوقوف على الحقائق بفرز مجرد وموضوعي لوصف وتفسير ظاهرة التوتر الذي يعطل دور الجامعة الجزائرية ويشل نشاطها في كل موسم

---

[1] - المجلس الأعلى للتربية. مرجع سابق. ص: (08-09)

[2]- لورانس.ج. ساها. (الجامعات والتنمية الوطنية، الرهانات والمشكلات في البلدان النامية). مستقبليات، المجلد(21). العدد(2). مرجع سابق. ص: (304-303)

جامعي تقريبا، وتحديد عوامله الحقيقية، ومهما تعددت تلك العوامل فإنها تظل مشروعة إذا حافظت على حدود دائرة النقد الاجتماعي الذي تجمعه أهداف المجتمع الجزائري، إلا أنه لن يكون مقبولا تخريج كفاءات لا تفهم مشكلات وطنها وتدير ظهرها له في جحود مقيت.

وقد اتسم الموقف الرسمي من الجامعة في فترة 1979- 1984 بما يلي :

- انتقاص القيمة المجتمعية عموما للجامعة الجزائرية .

- تجاهل الدور الحقيقي الذي يمكن أن تلعبه الجامعة في التأثير في التحولات الجارية في المجتمع.

- محاولة الاستفادة من الفرص التي تقدمها مختلف العلوم المدرسة في الجامعة للحفاظ على السيطرة التي تتمتع بها النخبة الحاكمة[1]، وهو موقف رسمي التقى مع منظور حركة رافضة بدأت تتململ للتمرد على كثير من (الطابوهات) وانفجرت لاحقا في أكتوبر 1988 ودخلت الجزائر بعدها عهدا جديدا مليئا بالمخاطر والمآسي ، انحصر فيه دور الجامعة على التدريس بعيدا عن الأحداث والمتغيرات .

لقد ظهر الموقف السلبي للنخبة الحاكمة من خلال الخريطة الجامعية التي وقع اعتمادها سنة 1984، و حينها تم التخطيط لاختزال معاهد العلوم الاجتماعية ومضاعفة عدد المعاهد المتخصصة في العلوم التطبيقية، وعرف التعليم العالي ركودا في عدد المسجلين[2]، ويعكس هذا التوجه الرسمي رغبة في التقليل من عدد خريجي الجامعة للحد من نسبة البطالة التي شاعت في الوسط الجامعي، تجنبا للحرج واتقاء الضغوط الاجتماعية المتنامية، خصوصا إذا عرفنا الحالة الاقتصادية التي باتت عليها البلاد وتدشين عهد مديونية غير مسبوق، وهكذا تكو كبت مجموعة من العوامل وتفاعلت مرة أخرى لتشكل معا عوائق تواجه دور الجامعة وتجعلها عرضة للإذعان والانتقادات، فالأزمة الاقتصادية والاستراتيجية الرسمية من جهة وظروف الجامعة من جهة أخرى عطلت الأداء الأكاديمي إلى حدود محرجة أحيانا.

ففي دراسة ميدانية لجامعات الشرق الجزائري حول تقويم العملية التكنولوجية تبين أن قلة التدريبات الميدانية وعدم قدرة البرامج على تزويد الطلبة بالمعلومات الكافية التي يتطلبها عملهم المستقبلي، وقلة المراجع ونقص خبرة الأستاذ وضعف تكوينه البيذاغوجي وطرائق التدريس الإلقائية وشيوع الامتحانات المقالية كلها عوامل تؤثر على مردود الجامعة و تسهم في إضعافه[3].

---

[1] - د: بلقاسم سلاطنية. مرجع سابق. ص 10

[2] - المرجع السابق نفسه. ص 10

[3]- لحسن بو عبد الله ومحمد مقداد. مرجع سابق. ص: (120-120)

ورغم أن الجامعة الجزائرية سجلت إنجازات لا يستهان بها إلا أنها عرفت خلال توسعها وانتشارها نقائص عديدة كتلك التي أظهرتها نتائج الدراسة الميدانية على جامعات الشرق الجزائري، والتي يمكن تفسيرها بما ذهب إليه د:بوفجلة غيات من خلال:

- قلة هياكل الاستقبال الطلبة والأساتذة.
- و ضعف المكتبات الجامعية خصوصا في الفروع المدرسة بالعربية.
- ونقص المستوى التكويني، فأمام ديمقراطية التعليم والرغبة في توفير الإطارات الجزائرية وقلة التجربة ونقص الإمكانيات البحثية تأثر سلبيا مستوى خريجي كثير من المعاهد الجامعية[1].

ففي تقديرها لديمقراطية التعليم بينت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية أن المجالات والسبل التي من شأنها تدعيم ديمقراطية التعليم، وتساعد على تحسين المردود البيداغوجي ولم تشغل بصفة مرضية هي:

1- التربية التحضيرية التي لم تلعب دورا إيجابيا في تهيئة الطفل بشكل ناجع للنجاح في دراسته المستقبلية فقد كان حظها قليل ورمزي.
2- بيداغوجيا الدعم والاستدراك بما فيها التعليم المكيف.
3- التكفل الوجيه بالتلاميذ المتفوقين.
4- التضامن الاجتماعي لدعم التمدرس خصوصا للمناطق والفئات المحرومة.
5- الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية والترفيهية التي تساعد على تفتح الشخصية وتقدم الإطار الملائم لممارسة المواطنة.
6- المكتبات المدرسية والجامعية والعمومية وتخلفها عن توفير التوثيق العلمي الثري[2].

وتلك عوامل تتعلق بنظام التربية والتكوين بأسره، ويقع تهيئها بما يكفل للجامعة دورا أكثر حيوية في الحياة العلمية والاجتماعية، ولعل على الجامعة في هذا المجال تقع مسؤولية البحث العلمي لتشخيصها وتوصيفها بعيدا عن اعتبارات التحمس للبرامج الحزبية أو الجمعوية، كمرحلة أولى ومن ثم الإسهام في الخروج من تتالي تأثيراتها السلبية على المردود التربوي الداخلي والخارجي للجامعة.

وإذا كان تكوين الجزائريين مهمة حضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية للتخلص من الاعتماد على التعاون الأجنبي، إلا أن ذلك يتطلب اعتماد مقاييس لا

---

[1] - د:بوفلجة غيات. التربية والتكوين في الجزائر،(الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية، 1992). ص: (68-69).

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. رئاسة الجمهورية. مرجع سابق. ص: (32-31)

يجب أن تكون على حساب النوعية، ومن ثمة فديمقراطية التعليم لا تعني التساهل في التكوين و تجاوز المعايير الأكاديمية العالمية و هو ما لم يتم العمل به دائما مما يسمح لكثير من حملة الشهادات الجامعية تحصيلها بلا جاهزية علمية كافية، وصاروا موضع نقد اجتماعي متنوع المصادر والأهداف، وفي رأي"عبد الله قطاف" فان بداية الأزمة الفعلية في الجزائر دشنها رجال السياسة والاقتصاد حينما عمدوا إلى حل مشاكل البطالة والتشغيل على حساب الجامعة والمدرسة والعلم وهي مفاهيم فوق الجنسية، فتقديم شهادة الميلاد على الشهادة العلمية سيؤدي إلى فقدان الأكفاء من الجزائريين - ليس المتعاونين فقط- لاستحالة قبولهم العمل مع الأساتذة والدكاترة بالجزأرة[1]، وبصرف النظر على مقدار الصواب الذي يجانب هذا الرأي، فانه لا يمكن اعتبار مبدأ الجزأرة عيبا، وأن ظهرت بعض نتائجها معيبة فالأمر يتعلق بالخطوات الإجرائية والجوانب الفنية وهي قضايا قابلة للتقويم والتحسين. والجامعة الجزائرية، جامعة فتية إذا ما قيست بالجامعات العريقة، كما أنها ورثت غداة الاستقلال تركة استعمارية لم يكن سهلا فرزها لانتقاء العناصر التي كان يمكن قبولها للاستفادة منها، ولعبت المصلحة السياساوية في رسم معالم جامعة فاعلة في التنمية وفي إنتاج المعرفة ونشرها دورا سلبيا في الغالب، وقد عرفت المسيرة التاريخية للجامعة في الجزائر المراحل الكبرى الآتية:

أ) المرحلة الأولى 1962 - 1970 :وتميزت بفتح جامعات بالمدن الرئيسية، حيث فتحت جامعة وهران سنة 1965 وجامعة قسنطينة في 1967، ثم جامعة العلوم والتكنولوجية هواري بومدين بالجزائر، وجامعة العلوم والتكنولوجية بوهران وجامعة عنابة، والجامعات الإسلامية الأمير عبد القادر بقسنطينة سنة 1984.

ب) المرحلة الثانية: تبدأ من سنة 1970: وهي أول سنة ظهرت فيها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وإصلاح التعليم العالي، وشهدت تقسيم الكليات إلى معاهد تضم الدوائر المتجانسة، وتعديلات على مراحل الدراسة الجامعية:

1- مرحلة الليسانس.
2- مرحلة الماجستير.
3- مرحلة دكتوراه العلوم[2].

لذلك فان هذه المرحلة أرخت لميلاد التعليم العالي في الجزائر المستقلة بعيدا عن الظاهرة الكولونيالية الفرنسية، ذلك لأن الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال لم

---

[1] - جريدة الشروق اليومي العدد 471 بتاريخ: الأربعاء 22 ماي 2002. ص:(01)
[2] - د: بوفلجة غيات. مرجع سابق. ص:(61-64)

تتخلص من الموروث الاستعماري، فحسب "محمد الصديق بن يحي" فإنها فرنسية شكلا وروحا ومحتوى من ناحية التوجيه ومن ناحية نوعية الإطارات، لذلك وجب الإصلاح بإحداث ثورة داخل الجامعة لتندمج مع المجتمع الجزائري أولا ومع أهداف الثورة ثانيا وذلك من خلال:

- تكوين أكبر عدد ممكن من الإطارات التي تحتاجها البلاد في مرحلة البناء بتكاليف أقل.

- أن يكون المتكون مناسبا كيفيا لما تحتاجه البلاد، إطارا مسلما مندمجا مع مجتمعه[1].

ج) المرحلة الثالثة

وهي مرحلة الخريطة الجامعية التي ظهرت سنة 1983 في صورتها الأولية ثم ضبطت في1984 وكانت تهدف إلى تخطيط التعليم العالي حتى سنة 2000 حسب حاجة الاقتصاد الوطني[2].

وتبدو صورة المجهود التقويمي للجامعة الجزائرية بطيئة، وكأن العوامل المجندة سواء تعلقت بالموروث الاستعماري أو بنقص قابلية التغيير الذاتية تمنع حصول القطيعة مع الماضي وتبعاته في الحاضر، ويبدو أن القيادة السياسية حينذاك فضلت التريث لإجراء التمهيدات اللازمة للتغيير وهي الإجراءات والتدابير التعبوية التي تتجاوز حدود الجامعة إلى المجتمع بأسره، وهكذا فان إصلاح الجامعة ارتبط بثورة ثقافية شاملة وبحركة تغيير اجتماعي اقتصادي شامل عمت مناحي عديدة، كحركة تأمين الثروة الوطنية، وتوزيع العقار الفلاحي على عمال الأرض وغيرها من العمليات التي ارتبطت بالسياسة الاشتراكية.

وتأسيسا على ذلك يكون منطقيا قبول ما ذهب إليه د: بلقاسم سلاطنية، من أن الجامعة الجزائرية لم تنفصل عن المجتمع وقضاياه المصيرية، فقد ظهر تياران أساسيان، واحد يستمد تصوراته من الغرب بحجة أن ذلك هو السبيل إلى التقدم وثان ينطلق من الواقع الوطني والقومي متسلحا بمزيج من الموروث القومي والإسلامي[3].

إلا أن الدور الذي يناط بالجامعة يحتاج إلى ليس فقط قرارات طموحة بل إلى رصد دقيق للإمكانيات المتاحة وتشخيص حقيقي للحاجات التي يقتضيها الدور

---

[1]- محمد الصديق بن يحي. (إصلاح التعليم الأصلي في إطار ثورتنا الثقافية)، مجلة الأصالة، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية محاضرات الملتقي الخامس للتعرف على الفكر الإسلامي، المنعقد بوهران بين 20 يوليو وفاتح أغسطس 1971. ص:(118-119)

[2]- د/ بوفلجة غيات، مرجع سابق. ص: (64-65)

[3]- د/ بلقاسم سلاطنية، مقالة سابقة. ص:11

الحضاري للجامعة، والتي يأتى على رأسها الأستاذ والطالب، فأي أستاذ جامعي هو من مستوجبات هذا الدور؟ وأي طالب جامعي هو أهل له؟ ويفيد الإشارة في هذه القضية أن الجامعة كمؤسسة بيداغوجية هي المسؤولة عن تحديد مقاييس القبول لروادها من الطلبة ولهيئة التدريس والتكوين بعيدا عن الاعتبارات اللابيداغوجية التي ثبت أنها قليلة الفعالية في مجال المردود التربوي والأكاديمي للجامعة، ويحسن بالوصاية على هذه المؤسسة أولا والمجتمع من ورائها أن تدفع بالجهود نحو مزيد من الإنجاز والنجاح على طريق الهدف الاستراتيجي المرسوم والمتمثل في التوجه العلمي والتقني، هكذا تظهر الارتباطات العضوية بين الجامعة والمجتمع، وأي تحد يقوم فلا يلزمهما إلا معا.

الجامعة الجزائرية في ظلال العولمة

ليست الجامعة ولا الجزائر بمعزل عن العالم و ما يحمله من قيم وأفكار وتوجهات وما يحصل فيه من أحداث، وليس من المصلحة في شيء اختيار العزلة عن العالم ومتغيراته تحت أي حجة، هذا إذا كان في المقدور انتهاج سياسة ما في هذا المعنى، وهو أمر مستبعد من وجوه عديدة، اقتصادية وسياسية وثقافية.

ويؤكد تقرير حول التنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 1999، أن العولمة تأشيرة لانتشار الثقافة، ووسيلة لتبادل الأفكار والمعارف، إلا أن اجتياح الثقافات الأجنبية للبلاد النامية والفقيرة يهدد التنوع الثقافي ويزيد من مخاوف فقدانها هويتها وخصوصيتها الثقافية[1].

وأمام ذلك فإن الجامعة الجزائرية تجد نفسها ملزمة بفتح جبهتين، الأولى تتعلق بإصلاح وضعها، والثانية تتمثل في التصدي لرهانات العولمة والإسهام في التمكين للخصوصية الحضارية الوطنية في التعايش ضمن الغارة الثقافية التي تقودها مؤسسات العولمة:(الدول الكبرى، منظمات الثقافة والإعلام وغيرها)، والظاهر أنه في ظل أوضاعها الحالية، البيداغوجية والتنظيمية تجعل من النجاح في تحقيق ذلك الهدف المزدوج تحديا كبيرا.

فالبحث العلمي لم يستفد من تكفل ودعم كافيين يوازيان الدور الذي كان من المفروض أن يلعبه في التنمية التكنولوجية، وفي تمتين علاقاته مع عالم الإنتاج، وحتى يساهم في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها الوطن[2]، وكذا شيوع التسرب على غرار مراحل التعليم الأخرى، واكتظاظ الجذوع المشتركة

---

[1] - وحيد عباس، مرجع سابق. ص: 7

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. رئاسة الجمهورية. مرجع سابق.ص:35

واحتباس الطلبة به مرة ونصف أو مرتين عن المدة العادية، وضعف نسبة المتخرجين في التعليم العالي التي تصل إلى 10% من مجموع الطلبة الجامعيين في مقابل نسبة (17 إلى20%) في البلدان المتقدمة[1]، وغيرها من المثبطات لا تعطي الاقتدار على إدارة استراتيجية التغيير بالكفاءة المطلوبة إن على مستوى الجبهة الداخلية ممثلة في إصلاح البيت أو على مستوى الاستجابة الفاعلة لمتغيرات العالم الخارجي .

إن المتغيرات التي حدثت على المستوى العالمي كانت جذرية وعميقة حتى أن انتشار الفقر والبؤس والتهميش صار حتمية على العالم النامي، إن التحولات التي فرضتها العولمة مباشرة أو بصورة غير مباشرة مخيفة ومقلقة، فمن بين 4.6 مليار نسمة وهم سكان البلدان النامية هناك:

- حوالي 826 مليون نسمة لا يجدون الطعام الكافي للحياة العادية الصحية.
- أكثر من 850 مليون نسمة من الأميين.
- حوالي مليار نسمة لا يجدون سبيلا إلى امتدادات المياه النقية.
- حوالي 2.4 مليار نسمة يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية.
- حوالي 325 مليون طفلا متسربين من التعليم.
- حوالي 11 مليون طفلا تحت سن الخامسة يلقون حتفهم كل سنة من أسباب يمكن تلافيها.
- حوالي 1.2 مليار نسمة يعيش الفرد منهم على أقل من دولار واحد في اليوم[2].

تلك هي كبرى القضايا التي تصل البلدان النامية، بما فيها الجزائر وتجد الجامعة نفسها في مواجهتها متأثرة بثقلها الضاغط على مقدرات المجتمع، ساعية إلى التموقع أملا في فعل شيء.

إن تشبيه العالم بقرية صغيرة هو الشائع، ويشير إلى الترابط الوثيق بين جميع بلاد العالم في شتى المجالات، فلم يعد هناك بلدا معزولا أو نائيا أمام اتساع مجال التبادل التجاري وحرية تنقل الأشخاص فقد صار العالم يسير وفق نمطية واحدة مما فتح المجال واسعا أمام المنافسة الدولية الحرة، وهو ما يستوجب اقتصادا قويا حيويا وهو ما أدى إلى ظهور تكتلات جهوية كل ذلك يفرض أن يأخذ إصلاح النظام التربوي في الحسبان جميع تلك التحديات، والجامعات هي التي ستمكن الشباب من

---

[1] - المرجع السابق نفسه. ص: 31

[2] - وحيد عباس. مرجع سابق. ص: 3

امتلاك الأدوات المعرفية الضرورية[1].

تلك خلاصة آل إليها تحليل المجلس الأعلى للتربية في الجزائر، وهي رؤية تصف المشهد الذي آل إليه العالم في نهاية العشرية الأخيرة من الألفية الثانية. وتصور ظاهرة تنميط العالم على نموذج حضاري واحد في مقابل تقويض الهويات الوطنية والخصوصيات الثقافية للمجتمعات غير أن مفاهيمها جاءت تحمل مسلمات وأطروحات القوة المهيمنة إذ ليس هناك مجال للمنافسة الحرة بين شخوص المجتمع الدولي طالما أن هناك لا تكافئ بينها، وأن العلاقات الدولية لم تكن يوما سوى في صالح منشئيها ومكرسيها وهي الدول الاستعمارية التي تقودها اليوم الولايات المتحدة الأمريكية، أمّا حين تؤكد تلك الرؤية على الدور المنتظر للجامعة الجزائرية في هذا السياق الدولي فأمر مشروع واجب أن يكون في صدارة اهتمام أي إصلاح للجامعة يريد أن يضمن لها مشروعيتها ودورها الريادي في المجتمع.

إن دور الجامعة الجزائرية في هذه المرحلة يجب أن يكون مزدوج الهدف: علمي- بيداغوجي على مقاييس العصر وتحديات العولمة من جهة واجتماعي ثقافي يحفظ للمجتمع مكانته من جهة أخرى، وعلى حد رأي "مراد بن أشنهو" أن تكون الجامعة إطارا يتمكن من الاندماج بسهولة في مسيرة الإنتاج الذي يحمل مظاهر تقنية وأيضا اجتماعية وثقافية، أي أن التكوين الذي يحصل عليه يجب أن يترك له مجالا حتى يتدرب على دوره الاجتماعي وهو الدور الذي يحتاج إلى أن يتشبع بالعناصر التاريخية والدينية والثقافية المكونة للشخصية الجزائرية[2]، وفي هذا الهدف يمكن أن يتحقق تكيّف واع مع التغيرات التي يشهدها العالم باسم بناء نظام عالمي جديد من دون التضحية بالهوية الثقافية والسيادة الوطنية ، ورغم أن النجاح في تحقيق ذلك الهدف المزدوج يقتضي بدوره بناء شرطيات قاعدية وفق استراتيجية شاملة وهو عمل ليس سهل المنال إلا أن خيار الارتخاء والانتظار اتجاه جبري يركن للدعة والسكون لن تكون عواقبه نافعة، فوق أنه تخل بلا مبرر عن إمكانات فعّالية الإنجاز التي يتوفر عليها المجتمع الجزائري، وهكذا فإن الانسياق نحو إملاءات العولمة بلا قدرة على التحكم والمناورة قد يفقد كثيرا من المصالح، وتلخص المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ثلاثة تحديات كبرى هي:التخلف، والاستعمار، والصهيونية، ويتصل بها الثورة العلمية التقنية وضرورة اللحاق بها وتحديث العقل البشري مع الملاءمة بين العلم والقيم الإنسانية المكونة لعقائدنا

---

[1]- المجلس الأعلى للتربية. مرجع سابق. ص: (04-05)

[2]- مراد بن اشنهو، مرجع سابق. ص: (04- 05)

وثقافاتنا، واستخدام هذا التزاوج بين العلم والثقافة في تحقيق التنمية الشاملة[1]، وهي رهانات يناط بالقدرة على تجاوزها بلا إخفاق العالم العربي كله، ولكن دور الجامعة في التوعية العلمية، وإعداد الكوادر، والإسهام في الدورة الإنتاجية للاقتصاد وغيرها، مجالات للعمل الذي لا يجب أن تتخلف عنه، وهذا يتطلب كأدنى شرط الرفع من مستوى التأطير والخروج من العزلة عن قضايا المجتمع وقضايا العالم.

إن العولمة واضحة الأهداف إنها والخوصصة تستهدف: الدولة والأمة والوطن، وإذا سحبت تلك الكيانات فإن الذي يحل محلها جميعا هي الإمبراطورية العالمية، وهي الإمبراطورية الجديدة التي ترتكز على:

- الشركات متعددة الجنسية التي تتولى التسيير والتوجيه والقيادة عبر العالم وهي بذلك تحل محل الدولة في كل مكان.
- البشر كمستهلكين، أما إن كانوا غير القادرين على الشراء فلا يدخلون في (أمة العولمة) وسيتم التخلص منهم عن طريق (إصطفاء الأنواع).
- الفضاء السبرنيتي ويعني وطن جديد بدون جغرافيا ولا تاريخ وبدون حدود وبدون ذاكرة ولا تراث إنه الوطن الذي تشيده شبكات الاتصال المعلوماتية الإلكترونية[2].

وهكذا تبدو التحديات كبيرة وخطيرة، وتملي على المؤسسة العلمية في المجتمع خصوصا الجامعة دورا يتجاوز المهام التقليدية المألوفة، فالأمر إذن يتجاوز تكوين موظفين إداريين وتكنوقراطيين لتسيير وإدارة الشؤون العامة في ظل الولاء للنخبة السياسية إلى ضمان مقومات البقاء للمجتمع كله، ومقومات البقاء ليس فقط الثوابت الوطنية إنها العلم والعمل والإنتاج في جميع مجالات الحياة الاجتماعية فلا مكان في عالم اليوم للجهل بكل معانيه، ولا للكسل والاكتفاء بالاعتماد على الآخر في الكساء والدواء والغذاء والدفاع.

لقد نجم عن الاتجاه نحو العولمة فوائد سريعة لبعض البلاد ومشكلات اجتماعية حادة لبلاد أخرى، وفرض على الاقتصاد التعديل والتنامي في بيئة آخذة في التغيير السريع، وهو لذلك يحتاج إلى خلق قوة عمل منتجة ومرنة، والمواطنون ملزمون باكتساب المهارات الضرورية من أجل البقاء على قيد الحياة، ولذلك فالبرامج التعليمية يجب أن تستعد، ويعتبر التعليم الفني والمهني أكثر استجابة لحاجة الصناعات التحويلية والخدمية ولذلك يجب أن يعد للقرن الواحد والعشرين لسد

---

[1] - د/سعدون حمادي. دور التعليم في الوحدة العربية، (ط:2، بيروت؛ مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الأول/أكتوبر 1980). ص: 170

[2]- د/ محمد عابد الجابري. قضايا في الفكر المعاصر. (الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997). ص:(147-148)

احتياجات (مجتمع المعرفة) وليس الاحتياجات الخاصة بالثورة الصناعية[1]، والجامعة الجزائرية تواجه بدورها تحديات المرحلة، كحتمية داخلية وعالمية وهي لذلك مطالبة بالنظر في فعالية برامج التكوين باستمرار، فحسب "جمال فروجي" فإن مساهمة الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتوقف على نوعية الموارد البشرية المكونة وينبغي أن تستجيب فعالية البرامج المدرسة لجملة من المقاييس هي:

- تكوين مساير للإبداعات المستجدة وملب لحاجيات المجتمع.
- تكوين فعّال يسمح للطلبة باكتساب الكفاءات والوسائل الضرورية لإدماجهم في سوق العمل مع مراعاة تنوع المواهب والسماح للأشخاص بالتطور والتحسن في حياتهم المهنية.

إن تكوين مواطن الغد يتطلب تمكنه من المعارف الأساسية والمتخصصة والمهارات التقنية الخاصة بكل مجال دراسة وإدراج المعارف العامة وقدرات العمل التي تسمح برفع تحديات الحياة المهنية التي هي في تطور مستمر، وكل ذلك يحتاج إلى ترتيب جديد يتجاوز النقائص المسجلة على تنظيم الدراسات لما بعد التدرج[2].

وإذا كانت تلك التصورات تستجيب للكثير من متطلبات الحاضر فإنها لا تحدد وسائل وكيفيات التطبيق وهو الشق المهم في العملية، كما أنها لا تضبط أفقا دقيقا للجامعة بناء على بحث مستقبلي، إن الأفاق العلمية والتقنية العالمية والعربية تتمحور حول عدد من الحقائق التي على الجامعة التحكم فيها لا كمستهلك للمعرفة بل كمنتج لها مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البيئة المحلية بوصفها المجال المستهدف بالتغيير أساسا، وتلك الحقائق تمثل تحديات ينبغي للجامعة الجزائرية التعامل معها بكفاءة علمية وحس حضاري وطني، وهذه أهمها:

- الثورة المعلوماتية: سياسات التطوير واحتكار التقنيات المعلوماتية.
- الاستنساخ البشري .
- نقل الأعضاء البشرية .
- الغزو الثقافي: محو الهويات والقيم الاجتماعية والقومية وتشويهها[3].

---

[1]- كولن باور(COLIN . POWER).(التعليم الفني والمهني للقرن الحادي والعشرين)، مختارات في التربية والعلوم والثقافة، نشرة فصلية، العدد 51، لجنة البحرين الوطنية للتربية والعلوم والثقافة، المنامة، بتاريخ ربيع الأول 1421 هـ الموافق يوليو 2000. ص:(04-07)

[2]- جمال فروجي. إعادة تنظيم التعليم العالي، اقتراحات. (مطبوعة غير منشورة)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛ مديرية التعليم والتكوين الجزائر. ص: (02-03).

[3]- بيت الحكمة(ورقة عمل). الملتقي الأول للمنتديات والمؤسسات الثقافية العربية، مجلة دراسات عربية،العدد (10)،السنة الثالثة، قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة، بغداد ص:95

والجامعة الجزائرية مطالبة بمزيد من التفتح على منجزات العلم في جميع الاختصاصات والارتباط أكثر بالقضايا الوطنية لتمكين خريجيها والمجتمع من تحقيق مستوى دولي يسمح بمواكبة حركة العالم وعدم التخلف عن إنجازاته في مجالات البحث العلمي والإبداع الإنساني.

يسجل "جون كينيث جالبريث" بأن أبرز معالم القرن العشرين ثلاث كوارث كبرى هي الحربان العالميتان والكساد الاقتصادي، لذلك أكثر ما نحتاج إليه الآن هو السلام وتجنب كساد عالمي آخر، وعن العولمة يرى بأنه اصطلاح كريه جدا ويفضل الحديث عن علاقات دولية أوثق في مجالات الاقتصاد والثقافة والفنون والاتصالات لأن التطرف في القومية من كوارث القرن الماضي، ويعتبر أن فقدان الوظائف في البلدان الصناعية أمر حتمي في فائدة التكامل بين البلدان في الاقتصاد العالمي فرخص العمالة في البلدان النامية يفتح مجالا أوسع لتوظيفها[1].

وإذا كان واضحا من الطرح السابق تأييده للحركة الحرة للاقتصاد والثقافة ونبذه للقومية حتى وإن كان تحت غطاء مفهوم التكامل الدولي فإن مسلمات هذا الطرح لا تستقيم منطقيا وإمبريقيا، فالعالم بحاجة إلى سلام عادل يقوم على احترام إرادة كل دولة لا على إجبارها دخول معاهدات وأعراف دولية شرعتها حركة الاستعمار وكرستها لأنها صاحبة القوة والكلمة، ففي كثير من تلك القواعد ما يبخس الشعوب حقها على ثرواتها وعلى سيادتها نفسها وما يسمى تكاملا أو عولمة هو نفس الممارسة حتى وإن بدت كلمة عولمة كريهة فإن كلمة تكامل لا تغير من الواقع شيئا ولا تكون هي الأخرى إلا كريهة جدا، كما أنه من غير المنطقي المساواة بين قوي وضعيف في منافسة لا ترحم بحجة التكامل أو التعاون أو حرية التجارة أو العولمة، أما في الناحية الامبريقية فإن الذي جنته بلاد العالم الثالث قليلا من التنمية في مقابل نمو مضطرد للتخلف والتبعية والمديونية وهو ما يؤكد أن التنمية الحقيقة داخل النظام الدولي القائم صعبة المنال أو مستحيلة وأن الحل هو الانفصال على هذا النظام بكثير من الاعتماد على الإمكانات الداخلية، حتى وإن طال عمر التنمية وقلت نواتجها المباشرة، وما يمكن استفادته هو أن العلاقات الدولية كانت ولا زالت تمثل أكبر تحديات التنمية في العالم الثالث فآليتها وفعاليتها أشبه بأنظمة الرقابة والمتابعة على حرية الشعوب وسيادة النظم السياسية ذات التوجه الوطني، وهكذا يبدو وكأن تصريف سلع البلاد المتقدمة منعا للكساد يجب أن تفتح لها حدود البلاد المتخلفة، وكذلك الأمر بالنسبة للثقافة والآداب والفنون حتى وإن هدّد ذلك الخصوصيات

[1] - جون كينيث حالبريت. (تحديات الألفية الجديدة)، مختارات في التربية والعلوم الثقافية، نشرة

الاجتماعية- الثقافية لتلك البلاد، وكل ذلك يمثل كلا من التحديات تتشابك مفرداته وتضغط بثقلها بشكل من أشكال الضغط على الجامعة وتفرض عليها توجهات واختيارات فيها تضحية أحيانا بحقائق داخلية.

فالمتاجرة باسم العلم وغلبة الفكر الرجعي المحافظ رغم الحاجة إلى الفكر المرتبط بالمنهج النقدي، والإغراء والهروب من العمل اليدوي والتوزيع التعسفي للخريجين وعدم توافر فرص حقيقة للعمل والتساهل في تأهيل الخريجين وانتشار التعليم للقادرين ماديا في أحوال كثيرة كل ذلك يمثل خسارة لمجتمع يريد التنمية[1].

ضرورة الإصلاح

إن الجامعة في الجزائر مطلوب منها أن تتخطى بسرعة أخطاءها ونقائصها وأن تتحرر من القيود المضروبة على حركة البحث والإبداع سواء كانت مادية أو لا مادية وأن يكون لها امتياز ضبط مقاييس روادها وخرجيها، وأن تخرج من حالة التبعية للنخبة السياسية إلى حالة تكوين النخبة الاجتماعية في المجال السياسي والعلمي والاقتصادي، وفي كلمة واحدة أن تأخذ مكان الريادة، وهذا يتطلب فلسفة اجتماعية ملائمة وفلسفة تربوية فاعلة واستراتيجيات تغيير مدروسة يضيق فيها هامش الخطأ إلى الصفر، لتجنب التجارب قليلة أو عديمة المردود، ويشمل ذلك إصلاح البيت الجامعي نفسه وضبط أساليب التسيير الإداري والبيداغوجي على نحو صارم عادل و علميّ لا تتسرب إليه الصدفة والمحسوبية وغيرها من الاعتبارات اللابيداغوجية التي لا تنمي سوى رداءة الناتج التكويني، والضعف في منتوج البحث العلمي.

إن الإدارة الجامعية تشكل حجر الزاوية في الممارسة العلمية ونتائجها، إذ لا يكفي اتباع الخطوات والإجراءات العلمية المألوفة بل لا بد من إدارة جامعة علمية بعيدة عن كل "ديماغوجية"و"دوغماتية" وينطبق هذا المبدأ نفسه على الممارسة العلمية باعتبارها ممارسة اجتماعية تخضع لشروط تاريخية وفكرية محددة، وهذا يتطلب استقلالية في الإبداع في العمل الإداري الجامعي حتى لا تصبح الممارسة الإدارية محض نشاط عقيدي مستساغ، وهذا الأسلوب يمكن بناء جامعة جزائرية متميزة تربط الجزائري بتراثه العقائدي ومستلزمات الحياة المعاصرة والتوفيق

فصلية، مرجع سابق. ص: (20-22)

[1] - علي نصار، مرجع سابق. ص:68

بينهما[1].

وعن أكبر التحديات التي تواجه المجتمع العربي (ومنه الجزائر) توصلت دراسة ميدانية في استطلاع رأي قادة الفكر والنخب العربية في المسألة التعليمية إلى التأكيد على ضعف الكفاية الخارجية للتعليم العربي وتدني الإنتاجية العلمية للجامعات وانحطاط السياسات والإستراتيجيات التعليمية وغياب التنسيق وتبادل الخبرات التعليمية وعدم متابعة الاتفاقات العربية وخلصت الدراسة إلى أهم عشر تحديات مستقبلية تتوقعها النخب العربية وهي:

- التحدي التكنولوجي و المعلوماتي.
- الوحدة والتشردم العربي.
- تخلف البنى والهياكل الاقتصادية.
- الصراع العربي الصهيوني .
- الأمن الغذائي .
- الكفاية الداخلية والخارجية للتعليم .
- ندرة الموارد الطبيعية .
- الأطماع والتهديدات الدولية .
- المشاركة والممارسة الديمقراطية.
- الصراع القيمي والتفكك الاجتماعي[2].

والجامعة الجزائرية تواجه من جهتها كل تلك التحديات، ورغم أن إنجازات نوعية قليلة تحقق من خلال تخريج نخبة علمية، إلا أن الحاجة تدعو إلى تفعيل أكثر للأنشطة التكوينية والبحثية والإدارية لضمان دور حضاري نوعي للجامعة يكون في مستوى تلك التحديات ويكون من شأنه ضمان مرتبة محترمة للجزائر في الإنتاج العلمي، وتمتين صلة الجامعة بقضايا التنمية الوطنية واحتياجات المجتمع ككل، مراعية الميل إلى التكتلات حيث أنه "من أبرز مظاهر العولمة اليوم تصاعد وتنامي الوزن السياسي والاقتصادي والمالي والجيواستراتيجي للتجمعات الإقليمية، والتي أصبحت بمثابة أقطاب نمو وتنمية بشرية رائدة، وهي في نفس الوقت العناصر المشكلة لسيرورة العولمة وأحد محدداتها الأساسية... وتنوع مظاهر وصيغ هذه

---

[1] - د/ بلقاسم سلاطنية، مقالة سابقة. ص: (12-13)

[2] - د/ مسارع حسن الواري. (السياسات التربوية العربية وتحديات الربع الأول من القرن الحادي والعشرين)، مجلة دراسات اجتماعية، مرجع سابق. ص:(05-06)

التجمعات يعكس مستويات التطور ووتائر الاندماج والتقارب الاقتصادي..."[1].

ففي هذا التوجه ما يرجح فعالية العلاقات البينية مع الجامعات الأخرى لاسيما العالم الثالثية التي وقفت في تسجيل هبة تقدمية، وهي الهبة التي لا يؤسسها ولا يجب ان يقودها سوى العلم ونتائج البحث العلمي، ومن مستلزمات الإصلاح أن يكون البحث العلمي الذي تقوم به الجامعة الجزائرية من طبيعة تخدم المجتمع وتسعى بتنميته، ذلك لأنه ليس أي بحث هو دعامة للتنمية، ويشير في هذا المعنى"عبد الله العروي" إلى أن الاعتقاد الذي ساد هو أن البحث الجامعي دعامة التنمية، لكن تبين أن تضخم إعداد الطلبة جعل من الجامعة مؤسسة مقفلة تغذي نفسها بنفسها، وهذه الحالة صورت تلقائيا مفهوم البحث العلمي ونقدت ونقضت مفهوم النمو الاقتصادي، فالبلد الذي يستنفر قواه للقيام بالبحث العلمي مستعينا بخبرات البلدان الأخرى وآلاتها المتطورة، يصل إلى نتائج علمية مفيدة لكنها لا تترجم إلى تنمية اقتصادية بمعنى توفير خيرات مادية جديدة، وهذه الحقيقة ترفضها اليوم الجامعة لا عن قصد وإصرار ولكن عن تطور تلقائي فرض نتائجه السلبية دون أن يجد أمامه معارضة[2].

وهذا التوجه يتطلب قيادة إدارية للجامعة واعية وعلمية ذلك لأن "في التعليم كما في غيره من مساعي الحياة، تعتبر الإدارة من أهم العوامل المؤدية إلى تحسين العمل وكفاية إنتاجه بشرط ان تظل الإدارة تحت مفهوم المسير لا المسيطر، وأن تقيم ممارساتها على أساس فهم الواقع والعوامل المتداخلة فيه بدلا من الاقتصار على النظرة المثالية لما يجب أن تكون"[3].

فالإدارة الجامعية محكوم عليها أن تكون عامل تحسين، ولن تكون كذلك إلا إذا قدمت البيداغوجيا على سواها وجعلتها أولوية ومحور نشاطها وبؤرة اهتمامها، لذلك فإن التسيير اللاتسلطي هو السبيل للإقلاع في هده المرحلة شريطة فهم متغيرات الواقع الجامعي من الداخل وفهم الإطار الاجتماعي الشامل الذي يسنده، وهو ما يتحقق فقط بتقديم العلم على الانطباع الذاتي وما سواه من الاعتبارات الشخصية بل والطموح المثالي المجرد من إمكانات الفعل الميداني، وتقع على الجامعة الجزائرية في هذه المرحلة مسؤولية نشر الثقافة والعلم وإعداد المفكرين والقادة والعلماء

---

[1]- أ.عز الدين بن تركي، ود.الطاهر هارون،(مبررات اتحاد المغرب العربي وتحديات العولمة)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. العدد:6. جوان 2002. جامعة باتنة. الجزائر.ص: 72

[2] - عبد الله العدوي. (أي دور للجامعة العصرية في تأهيل البحث ودعم التنمية). مستقبليات. المجلد(21)، العدد(2). مرجع سابق. ص: (290-285)

[3] - د/عبد العزيز عبد الله الجلال. تربية اليسر وتخلف التنمية. مدخل إلى دراسة النظام التربوي في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط. سلسلة عالم المعرفة، الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يوليو 1985. ص: 89

والباحثين الذين يقدرون على الإمساك بحلقات تقدم العلم في العالم، "ولاشك أن العلم بات من أكثر الثروات البشرية التي تساعد الأمم على النهوض بمستوى حياة أفرادها كما ونوعا"[1].

[1] - د/موسى النبهان. (قياس النمو الكمي لمؤشرات التعليم العالي في الأردن، في الفترة(1984-1985)- (1998-1999)). مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، المجلد الأول، العدد الأول. دمشق. كلية التربية، جامعة دمشق. كانون الثاني 2002. ص: 107

خاتمة

الجامعة الجزائرية مثلها مثل باقي جامعات العالم، مكلفة بتكوين الكوادر الوطنية التي يقع عليها مسؤولية تسيير المرافق الشريانية في المجتمع، وهي المهمة التقليدية التي لا يجوز إغفالها مهما تنوعت المهام وكثرت الأهداف.

إن مسيرة تطور الجامعة الجزائرية توحي بأنها غصت برواسب الماضي الكولونيالي ومتناقضات أخرى لم تأهلها بدرجة كافية للخروج من دائرة استهلاك المعرفة إلى إنتاجها. وهو ما يحتاج إلى جهود واعية ومسؤولة، ومن كل المجتمع: السياسي والمدني، لدفع الجامعة نحو مواجهة التحديات الحقيقية التي تفرزها أحداث العلم وإنجازاته والعالم وتغيراته، وهي الكل الذي يوسم المرحلة المفصلية التي يعيشها العالم بعد 1991 بكثير من الحذر والترقب مع يقين أنه لن يكون فيها المكانة المحترمة إلا للقوى، ولأن القوة صنعة العلم ومؤسساته في المحل الأول، كان لزاما على الجامعة الجزائرية أن تفكر في تجاوز نقائصها والاستعداد للمرحلة بعيدا عن الروتين والرتابة التي طبعت أنشطتها إن في الممارسة العلمية أو الممارسة الإدارية لأنهما وجها صورة الجامعة.

إن الإنتاج العلمي، والبحث عن سبل تقوية وظيفية الجامعة، وبناء القوة التي تكفل كف الأطماع في خيرات البلاد وتمتين علاقة الإنسان الجزائري بوطنه وتفتحه على العالم، وتوجيه البحث العلمي نحو التنمية انطلاقا مما تزخر به الأرض من ثروة وبالاعتماد على الموارد البشرية الوطنية، هي أهم المتطلبات التي تحتاج إلى دور حضاري من الجامعة يكفلها، ويجعلها من ضمن مؤسسات الريادة في المجتمع.